واقع و أهمية القطاع الصناعي على النمو الاقتصادي في الجزائر

د. ركراك مونية د. بوشيخي محمد رضا د. صدوقي غريسي
جامعة معسكر

الملخص:

لقد سعت معظم الدول في طريق النمو الى تحويل اقتصادياتها الى الطابع الصناعي عوض الزراعي، و ذلك للحاق بمصاف الدول الصناعية المتقدمة، و ذلك باعتبار التصنيع يكتسي أهمية كبيرة في الدفع بعجلة النمو و التنمية الاقتصادية، حيث تقاس درجة تنمية و تقدم أي بلد بمدى تطوره في القطاع الصناعي، و الجزائر واحدة من الدول التي سعت الى تطوير قطاعها الاقتصادي من خلال اصلاحات وبرامج تنموية استثمارية تم اعتمادها، الا أن نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني خارج المحروقات متمثلة في القطاع الصناعي، حيث تبقى مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام متذبذبة و ضعيفة نسبيا، على الرغم من أن هذا القطاع يعتبر المحرك الرئيسي للنمو المستدام في مختلف اقتصاديات البلدان.

الكلمات المفتاحية: القطاع الصناعي ، برامج دعم النمو، النمو الاقتصادي.

Abstract :

Most developing countries have sought to transform their economies into industrial rather than agricultural ones, in order to clasp up with developed industrial countries, as industrialization is of great importance in motivating growth and economic development, as the degree of development and progress of any country is measured by its industrial sector development. Algeria is one of the countries that wanted to develop its economic sector through reforms and investment development programs that were approved, but the main weakness of the national economy's performance outside fuels is the industrial sector, where the industrial sector's contribution to GDP remains fluctuating and relatively weak, although this sector is the main engine of sustainable growth in different economies of countries.

Key words: industrial sector, growth support programs, economic growth.

مقدمة:

يعتبر قطاع الصناعة من بين القطاعات المهمة و المساهمة في دفع عجلة النمو و التنمية الاقتصادية لأي بلد، حيث أصبحت جميع دول العالم تسابق و تنافس على تطويره من أجل زيادة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، حيث تعتبر مساهمة القطاع الصناعي في ناتجها المحلي و القومي من بين المؤشرات الأساسية لقياس التطور و التقدم لهذه الدول، حيث "كلما كانت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج القومي أكبر كلما زادت قدرة الدولة على تحقيق التنمية المستدامة و قابليتها على الاستمرار في المدى الطويل" [1]

حيث يمكن أن نجد تداخل بين استعمال مصطلح التنمية و التصنيع و هذا راجع للأهمية التي يكتسبها التصنيع في عملية التنمية الاقتصادية، حيث تقاس درجة تنمية بلد ما بمدى تطوره في عملية التنمية الاقتصادية، و الجزائر تعتبر من بين الدول التي و منذ حصولها على استقلالها سعت كثيرا لتحويل اقتصادياتها الى الطابع الصناعي و ذلك للحاق بمصاف الدول المتقدمة، حيث تعددت تجارب التصنيع من دولة الى أخرى و تباينت بتباين المناهج الاقتصادية و السياسية.و من خلال ذلك تتبلور لنا إشكالية هذا البحث المتمثلة في:

كيف ساهم القطاع الصناعي في النمو الاقتصادي في ظل الاصلاحات الاقتصادية؟

نهدف من خلال هذه الدراسة ، الى ابراز مساهمة القطاع الصناعي في عملية التنمية و النمو الاقتصادي مقارنة و كذا ابراز كيف ساهمت الاصلاحات الاقتصادية لدفع هذا القطاع للنمو.

و لمعالجة هذه الاشكالية يتضمن البث المحاور التالية:

1-أهمية التصنيع للعملية التنموية .

2- القطاع الصناعي في ظل الاصلاحات الاقتصادية .

3- مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي .

1- أهمية التصنيع للعملية التنموية:

يعتبر التصنيع و التطور الصناعي عنصرا هاما في عملية بناء الاقتصاد الوطني، و هو عملية يتبعها تغير في تركيب الهيكل الاقتصادي للدول، و مؤشر الى نسبة الزيادة في الدخل الوطني الناشئة عن القطاع الصناعي، فعملية التصنيع لا تعني مجرد نشاط اقتصادي، فهو أكبر من ذلك بكثير، فعملية التصنيع بمعناها الواسع هي عملية تحول اجتماعي يشمل التطور الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي و الثقافي، فالتصنيع يلزمه المزيد من التخصص في اقتصاديات الانتاج بحيث يتماشى مع متطلبات الأسواق العالمية و الملية، كما يقتضي استخدام معطيات العلم و التكنولوجيا و استخدام الطرق التكنولوجية الحديثة، و يتطلب أيضا استخدام الأسس الحديثة في الادارة و تنظيم عمليات الانتاج و منه زيادة الانتاج، و بالتالي الدفع بالنمو الاقتصادي و التنمية. و لعل من الأسباب و الدوافع التي تجعل الاهتمام بعملية التصنيع بغية النهوض بالتنمية الاقتصادية مايلي: [2]

- القطاع الصناعي أكثر ديناميكية من القطاعات الأخرى خاصة القطاع الأول من خلال استيعاب فائض العمل.
- للقطاع الصناعي دور مهم في تدريب اليد العاملة خاصة في حالة الاستثمار الأجنبي و نقل التكنولوجيا.
- الطلب على المنتجات الصناعية يزداد بسرعة أكبر مقارنة بالطلب على المنتجات الأولية،
- التصنيع يحقق تنويع أكبر في هيكل الدول النامية و بالتالي يقلل من حالة التبعية للاقتصاديات المتقدمة.
- خلق القطاع الصناعي لوفورات خارجية أكثر من باقي القطاعات.

2- القطاع الصناعي في ظل الاصلاحات الاقتصادية:

2-1 القطاع الصناعي قبل الثمانينات: و هي مرحلة اتباع المخططات الرباعية، تميزت هذه المرحلة بالامركزية كمبدأ اقتصادي أساسي في توزيع الاستثمارات على الصعيد الوطني و هو ما أكده المرسوم الرئاسي رقم 74-68 بتاريخ 24 جوان 1974 في مادته السادسة [3]، و كان الهدف من ذلك تحقيق التوازن الجهوي من جهة و ذلك من خلال برامج استثمارية مع تطوير قدراتها الانتاجية المحلية و من جهة تحقيق مستوى أفضل للانتاج في مختلف المناطق بالاعتماد على الاستغلال الأوسع للموارد الطبيعية و الطاقات البشرية المحلية المتوفرة، و اعتبرت هذه السنوات تغير وجهة الاقتصاد

الوطني من الزراعة الى الصـــناعي، حيث تميزت هذه الفترة بارتفاع في معدلات النمو الناتجة أســاســا من سياسة التصنيع و من بين أهم المشاريع الاستثمارية مصنع الحديد و الصلب في عنابة و مصنع الجرارات في قسنطينة.

شــهدت هذه المخططات اهتماما كبيرا بقطاع الصــناعة، خاصــة المحروقات نتيجة لتأميم حقول النفط و الغاز و كذا المناجم سنة 1971، اضافة الى ارتفاع أسعار البترول سنة 1973، الذي انعكس بشكل كبير على تنمية صادرات المحروقات وباعتبار الجزائر من الدول المصدرة للطاقة، ارتبط نمو اقتصادها بالطلب العالمي و وضعية أسعار النفط، فقد شهد الاقتصاد نمو متسارع خلال العقد الأول من هذا القرن الحالي، وفي وقت مبكر خلال السبعينات و الثمانينات، ثم شهد الاقتصاد الجزائر بعد ذلك أشد فتراته تأزماً نتيجة تراجع أسعار النفط، وتدهور احتياطيات النقد الأجنبي، و ارتفاع الدين العام، و تدهور الوضع الأمني و ذلك تزامنا مع أزمة 1986.

2-2 فترة الاصلاحات الاقتصادية ابتداءا من 1989:

دفع فشل إعادة هيكلة المؤسسات وكذا قوة الحركة النقابية الدولة إلى الإعلان عن وجوب إحداث إصلاحات اقتصـــادية، وهذا في الوقت الذي تدهورت فيه قدرة هذه الأخيرة على الاســـتيراد و طلب ديون جديدة (endettement) ،[4] تتمثل هذه الإصــلاحات الاقتصــادية في مجموعة إجراءات (mesures) ذات طابع كلي تهدف إلى جعل الاقتصاد الجزائري ديناميكي و منتج، و هذا خلال الفترة 1986-1988 بعدما كان اقتصادا خاملا. تسعى هذه الإصــلاحات من جهة أولى إلى اســتقلالية المؤســسات، بإدخال بعض التوضــيحات في اتخاذ القرارات الاقتصادية لتحرير المؤسسة العمومية من التبعية الإدارية للدولة . [5]

شــهدت الفترة ما بين 1994- 1999 معدلات نمو متواضــعة و ذلك بســبب دخول الجزائر فترة التصــحيح الهيكلي ، حيث بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي الاجمالي 3,2 %، و تراجع سنة 1997 إلى 1,5 % ليعرف أعلى قيمة له سنة 1998 ب 5,1 %، ثم ينخفض إلى 3,2 % و 2,2 % سنة 1999 و 2000.

كذلك عرفت هذه الفترة تراجع كبير في مداخيل الدولة، مما أدى الى تخلي الدولة عن دعم مؤســســـاتها الصــناعية، حيث تبنت الجزائر فكرة خصــخصــة مؤســساتها بعدما عجزت أغلبيتها للوصــول الى المردودية، حيث أن الأداء السيء لأغلب

المؤسسات الصناعية العامة في جميع مستوياتها، كلف الدولة موارد مالية ضخمة تسببت في هدر طاقات هائلة لفترة زمنية طويلة، مما أدى بالســلطات الجزائرية الى تطبيق ســياســة ميزت الفترة (1993-1995) بانشائها للشركات القابضة باعتبارها شركات

رؤوس أموال مشــرفة على الادارة و المراقبة، و من تم تبنت الدولة ها التوجه بصــدور الأمر 95-22 بتاريخ 26-08-1995 و هو القانون الذي كرس فكرة خصخصة القطاع العام . [6]

كما أن معدلات النمو في قطاع المحروقات كانت مرتفعة مقاربة بمثيلاتها خارج قطاع المحروقات، حيث اتضح جدية و حسن تطبيق السياسة الاقتصادية الكلية المعتمدة على تشجيع القطاع الخاص و تهيئة مناخ الاستثمار سواء في القطاعين العمومي و الخاص و الجدول التالي سيوضح ذلك:

جدول(1): معدلات النمو الإجمالي(%) و نموه في قطاع المحروقات و خارجه (1995-2000)

السنة القطاع	1995	1996	1997	1998	1999	2000
نمو الناتج المحلي الاجمالي	3,8	4,1	1,1	5,1	3,2	2,2
قطاع المحروقات	4,4	3,6	6,0	4,0	6,1	4,9
خارج قطاع المحروقات	3,5	3,1	.1,3	5,7	1,7	0,8

المصدر:من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

ان معدلات النمو خارج قطاع المحروقات تعود الى تدني انتاجيه العمل، مما اثر على مرونه العماله التي ارتفع حجمها بشـــكل خاص في القطاع العمومي، أين تقترب فيها الانتاجية الى الصـــفر و حيث أن أهم القطاعات المكونة له و هي الفلاحة، الخدمات، و الأشـــغال العمومية و الصـــناعة، كانت معدلات نموها متباينة جدا و منخفضة في بعضها، في نفس الفترة، و الجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول(2) : معدلات النمو القطاعية خارج قطاع المحروقات (1995- 2000)

	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الفلاحة	15,0	23,9	.13,5	11,4	2,7	.5,0
البناء و الأشغال العمومية	2,7	4,5	2,5	2,4	1,4	5,1
الصناعة	.1,4	.8,7	.3,8	8,4	1,6	.1,3
الخدمات	6,8	6,0	5,4	7,9	5,7	5,1

المصدر:من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

يتضح من الجدول أعلاه أن قطاع الصناعة هو أكبر المتضررين من برنامج التعديل الهيكلي لتراجع معدلات النمو فيه، و ذلك بسبب غلق و تصفية و خصخصة العديد من المؤسسات، لعدم قدرة الدولة تغطية عجزها، و الذي أثر على معدلات الأداء الاقتصادي، ووفقا للتقرير الصادر عن المفتشية العامة للعمل IGT(1998) تم حل 985 شركة، منها مؤسسات عامة صناعية (EPE) و مؤسسات عامة محلية (EPL)، و عموما تم غلق عدد كبير من المؤسسات في القطاع الصناعي حيث سجلت نسبة 54% من الانحلال.

2-3 برامج دعم النمو الاقتصادي (2000-2015)

شهدت هذه الفترة تحولات جذرية على كافة المستويات، اضافة الى تحسن الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية خاصـــة على مســـتوى التوازنات الاقتصـــادية الكلية، و في هذا الاطار لابد من الاشـــارة الى البرامج التنموية المتتالية اضـــافة الى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث ارتفع سعر البرميل من 36 دولار سنة 2004 الى 109,5 دولار ســـنة 2012، و عرفت أنذاك الجزائر بحبوحة مالية لا مثيل لها. حيث تمثلت البرامج التنموية في أول برنامج تمثل في برنامج دعم الانعاش الاقتصـــادي بين 2000 و 2004، جاء هذا البرنامج بهدف اعادة تنشيط الطلب و دعم النشاطات التي توفر القيمة المضافة و مناصب التشغيل لا سيما ترقية المستثمرات الفلاحية و المؤسسات المحلية و الفلاحية، اضافة الى اعادة الاعتبار للهياكل القاعدية و

تعزيز التجهيزات الاجتماعية و الجماعية و تغطية الطلبات الاجتماعية لتشـــجيع تطور الموارد البشـــرية [7]، حيث خصـص له غلاف مالي قدره 525 مليار دج أو ما يعادل 7 مليار دولار ، [8]وترتكز المخصـصـات المالية لمخطط دعم الإنعاش الإقتصادي بالأساس على أربعة أوجه رئيسية كما يوضحه الجدول التالي:

جدول(3): التوزيع القطاعي لبرنامج الانعاش الاقتصادي 2001 – 2004 (الوحدة: مليار دج)

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع (مبالغ)	المجموع (نسب)
أشغال كبرى و هياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية و بشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	8.6
المجموع	**205.4**	**185.9**	**113.9**	**20.5**	**525.0**	**100**

المصدر: المجلس الوطني و الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001 ص 87

ارتكزت قيمة المخطط بشكل كبير على قطاع البناء والهياكل القاعدية نظرا للظروف الصعبة التي كان يعاني منها الإقتصـاد الجزائري قبيل بداية الألفية الجديدة من تدهور في البنى التحتية القاعدية، إضـافة إلى أهميتها الكبرى في التأسيس لمحيط ملائم لنهوض وتطور النشاط الإقتصـادي الذي كان الهدف الرئيسـي من مخطط دعم الإنعاش الإقتصـادي، حيث استحوذ هذا القطاع على حصـة الأسد من المخصـصـات المالية بما يفوق نسـبة 40% و ذلك من أجل تشـجيع مناخ الاسـتثمار العام المحلي و الاجنبي، بما يؤدي الى خلق مناصـب الشغل و خفض معدلات البطالة.

أما قطاع التنمية المحلية فخصص له 38,8% من الميزانية، حيث سعت الدولة وراء ذلك في تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن، من خلال برامج تشـجيع التنمية المحلية، أما التنمية البشـرية فسـعت الدولة من خلال هذا البرنامج الى الحد من معدلات البطالة و الفقر من خلال عدة مشاريع ذات المنفعة العمومية.

قطاع الفلاحة و الصـيد البحري استحوذ هو الآخر على جزء من هذه المخصـصـات المالية بنسـبة 12,5% وهدف هذا البرنامج في هذا القطاع الى رفع الطلب الداخلي و تنويع الصـادرات خارج المحروقات و الاهتمام بقطاع الصيد البحري.

أما عن دعم الاصـلاحات فبلغت نسـبة المخصـصـات المالية له 8,6%، فان السـلطات أقرت مجموعة من السياسات و الاجراءات المؤسساتية و الهيكلية التي تساعد على تحقيق الفعالية، كاصلاح الادارة الضريبية و المالية و تهيئة المناطق الصناعية. وقد خصصت النسبة الأكبر من قيمة المخطط لسنتي 2001 و 2002 بما يقدر بـ 205,4 مليار دج و 185,9 مليار دج على التوالي،

وذلك في إطار سعي الدولة إلى استغلال الإنفراج المالي ومن ثم تسريع وتيرة الإنفاق بما يسمح بتحقيق قفزة كبيرة في تطور النشاط الإقتصادي.

أما ثاني برنامج فتمثل في البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي PCSC (2005-2010)، لقد خصص له ميزانية وصلت إلى 4203 مليار دج أو ما يعادل 55 مليار دولار أمريكي، ثم أضيف له برنامجين أحدهما خاص بمنطقة الجنوب و الآخر خاص بالهضاب العليا بقيمة 432 و 668 مليار دج على التوالي، و كذا الموارد المتبقية من المخطط السابق بقيمة 1071 مليار دج، و المبالغ المرصدة للصناديق الإضافية بقيمة 1191 مليار دج و التحويلات بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج، و الجدول التالي يوضح التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو:

الجدول(4): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو%

القطاع	حجم الاعتمادات (مليار دج)	النسبه
برنامج تحسين معيشة السكان	1908,5	45
برنامج تطوير البنية التحتية	1703,1	40,5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337,2	8
تطوير الخدمة العمومية و تحديثها	203,9	4,8
برنامج التكنولوجيات الجديدة و الاتصالات	50	1,1
المجموع	4202,7	100

المصدر : علام عثمان، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الاشارة لبرامج الانعاش الاقتصادي(2001-2014) مداخلة ضمن فعاليات الملتقى العربي الأول (العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية و الثبات التشريعي)، 25-28 يناير 2015، شرم الشيخ،

أما ثالث برنامج فتمثل في برنامج توطيد النمو ما بين 2010-2014، خصص لهذا البرنامج مبلغ مالي اجمالي قدر ب 21.214 مليار دينار أي ما يعادل 286 مليار دولار، حيث جاء هذا البرنامج تكملة للبرامج التنموية السابقة، بهدف تدعيم النمو الاقتصادي من خلال تعميق تنوع الاقتصاد الوطني و تنافسيته و تحضيره للاندماج بشكل كامل مع الاقتصاد العالمي[9] ،حيث يهدف هذا البرنامج الى استكمال جهود التنمية الشاملة التي بدأت سنة 2001 عن طريق عدد من السياسات المعتمدة أهمها:

- الحد من البطالة و ذلك بخلق 3 ملايين منصب عمل
- دعم التنمية البشرية من خلال تأهيل و تعزيز قدرات الأفراد
- ترقية اقتصاد المعرفة و تحسين المناخ العام للاستثمار
- تطوير الادارة و تفعيل آليات الحكم الجيد
- تثمين الموارد الطاقوية و المنجمية و دعم القطاع الفلاحي و ترقية السياحة و الصناعات التقليدية.

لقد جاءت التنمية البشرية ضمن أولويات هذا البرنامج، من خلال التركيز على أبعادها، كالتعليم و الصحة و العيش اللائق، حيث تم تخصيص ما يقارب من نصف القيمة الاجمالية من الاستثمارات العمومية لتعزيز التنمية البشرية، اضافة الى عدة مجالات أخرى نوضحها من خلال الجدول التالي:

جدول (5) : التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو 2010-2014

القطاع	حجم الاعتمادات (مليار دج)	النسبة
التنمية البشرية	10.122	49,5
تطوير البنية التحتية	6.448	31,5
تحسين الخدمة العمومية	1,666	8,1
التنمية الاقتصادية	1,566	7,6
الحد من البطالة	360	1,7
البحث العلمي	250	1,6
المجموع	20.412	100

المصدر : علام عثمان، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الاشارة لبرامج الانعاش الاقتصادي(2001-2014) مداخلة ضمن فعاليات الملتقى العربي الأول (العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية و الثبات التشريعي)، 25-28 يناير 2015، شرم الشيخ،

حققت الجزائر أداء اقتصادي جيّد طيلة هذه الفترة، حيث عرف النمو الاقتصادي الحقيقي بين 1989 و 2015 نموا إجماليا قدر بـ 3% بعد أن كان لا تتجاوز 1.4% بين عامي1986-2000. و هذا ما يلاحظ من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل (1) : تطور معدلات النمو الاقتصادي للفترة ما بين 1989-2015

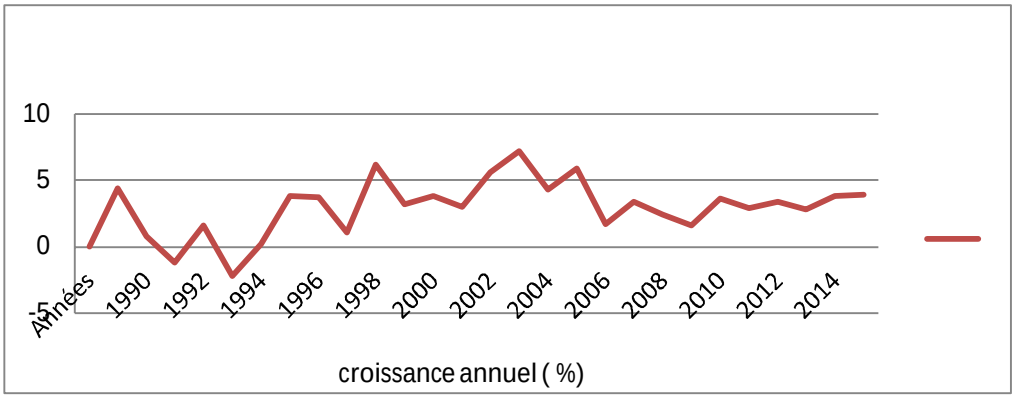

المصدر:من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

3- مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي:

ان الارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي المحققة لهذه الفترة ، يعود من جهة أخرى الى مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية ، التي كان لها الدور في دفع عجلة النمو و بالتالي في خلق مناصب الشغل ، حيث اختلفت مساهمة القطاعات من قطاع الى آخر (الاقتصادي، الفلاحي، الخدمات) في الناتج المحلي الاجمالي و الجدول التالي يوضح متوسط مساهمة هذه القطاعات في الناتج

الجدول (6) : متوسط مساهمة القطاعات في الناتج ما بين 1989-2015

السنة	م.العمالة (الصناعي)	م.العمالة (الفلاحي)	م. العمالة (الخدمات)	م.VA (الصناعي)	م.VA (الفلاحي)	م.VA (الخدمات)
1985-1999	%11,97	%23,22	%48,22	%49,1	%11,29	%39,62
2000-2015	%13,05	%14,68	%56,98	%54,14	%9,57	%36,29

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للاحصائيات

الشكل (2): متوسط مساهمة القطاعات في الناتج و متوسط العمالة ما بين 1989-2015

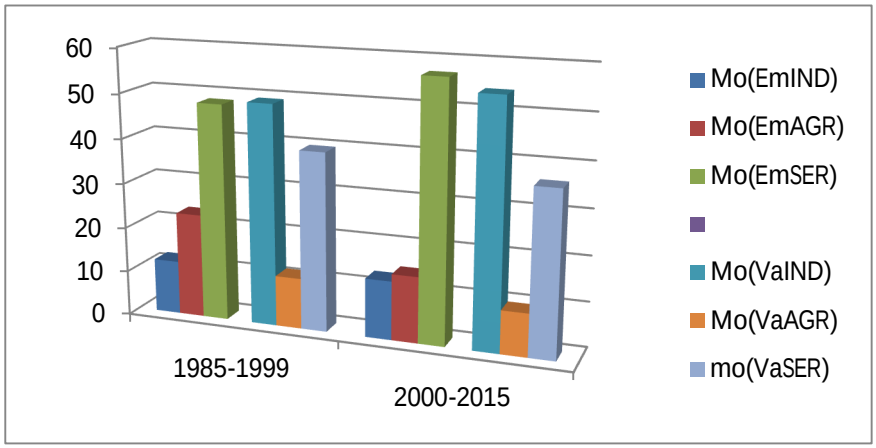

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للاحصائيات

عرف نمو القطاعات تذبذبا واضحا، في الفترة الممتدة ما بين 1985 و 2015، حيث بلغت القيمة المضافة للقطاع الصناعي للفترة 1985-1999 حوالي 49,11% و ارتفعت هذه القيمة في الفترة الثانية الممتدة من 2000-2015 الى حوالي 54,14%، و رغم تسجيل هذا الارتفاع في القيمة المضافة في هذا القطاع، الا أنه لم يكن هناك تأثير كبير في العمالة و خلق مناصب الشغل في هذا القطاع لهذه الفترة، حيث قدرت متوسط العمالة ب 11,97% و 13,05 % على التوالي للفترتين السابقتين. أما القطاع الفلاحي فمساهمته في النمو الاجمالي كانت ضعيفة في الفترتين، حيث بلغ متوسط القيمة المضافة للفترة 2000-2015 حوالي 9,57%، أما متوسط العمالة لهذا القطاع فقدر ب 14,68 % في نفس الفترة، و هذه القيم تدل على ضعف القطاع في هذه الفترة،و هذا يدل على ضعف ها القطاع، أما قطاع الخدمات ، فمساهمته في الناتج المحلي الاجمالي كانت مهمة مقارنة بالقطاعات الأخرى، حيث قدرت القيمة المضافة لهذا القطاع ب 36,29 % في الفترة 2000-2015 ، كما أنه ساهم في نسبة عمالة قدرت ب 56,98% لنفس الفترة.

يمكن أن نستنتج أن قطاع المحروقات يعتبر القطاع الحيوي المهيمن على الناتج المحلي الإجمالي و المؤثر على معدل النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة حيث قدرت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لهذه الفترة ب 48,58% بين 2005 و 2010 [10] ، و بلغت مساهمته ما بين 2011 و 2015 حوالي 38 % (9)، مما يعني أنه القطاع الرائد و الموجه للاقتصاد الوطني و المحدد الرئيسي لمعدل النمو في الجزائر، حيث أدى انخفاض معدل نمو القطاع خلال السنوات 2006، 2008، 2010 الى تسجيل تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي المسجلة مقارنة بالفترة السابقة من 2001 الى 2004 التي سجلت معدلات نمو متزايدة نتيجة تحسن أداء قطاع المحروقات، مما يعني أن الارتفاع النسبي لمعدلات النمو الاقتصادي خلال تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي يرجع بالدرجة الأولى لزيادة معدل نمو قطاع المحروقات الذي يتبع بدوره الارتفاع المتواصل لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية.

الخاتمة:

يمكن القول أن برامج الاستثمارات العمومية لعبت دورا حاسما في تحقيق هذه النتائج، حيث أصبحت بمثابة المنشط الأول للقطاعات خارج المحروقات، و خاصة قطاع الخدمات الذي لعب دورا في النمو الاقتصادي، الا أن نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني خارج المحروقات متمثلة في القطاع الصناعي، وتعتبر مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام متذبذبة و ضعيفة نسبيا، على الرغم من أن هذا القطاع يعتبر المحرك الرئيسي للنمو المستدام في مختلف اقتصاديات البلدان.

حيث يمكن تفسير ضعف هذا القطاع في الجزائر الى الاختلالات الحادة التي عرفها هذا القطاع خلال العقود الأربعة الماضية، لا سيما بعد فشل استراتيجية الصناعات المصنعة التي تم تطبيقها أثناء الفترة الممتدة من منتصف الستينات الى نهاية السبعينات، اضافة الى تراجع الاستثمارات المنتجة الذي ميز فترة الثمنينات، و كذا الأزمات الاقتصادية و المالية التي مست البلاد حتى نهاية التسعينات، و ما صاحبها من ركود اقتصادي مس جميع الهياكل الاقتصادية.

الهوامش :

[1] مخضار سليم، " دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر، مقارنة ببعض الدول العربية"، مذكرة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017-2018، ص 97.

[2] محمد دعمي، "دور القطاع الصناعي في تحقيق النمو الاقتصادي و المساهمة في مستوى التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2000-2017، الملتقى الوطني"استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في اطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر"، ص8 .

[3] محمد بلقاسم سن بهلول، الاستثمار و اشكالية التوازن الجهوي-مثال الجزائر-، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص 304.

[4] Hocine BENISSAD, Restructuration et réformes économiques, OPU : Alger, 1994 ,P 43.

[5] AbdelHamid BRAHIMI, l'économie Algérienne, OPU : Alger, 1991, P 412.

[6] عبد الصمد سعودي، أ.حبشي أسماء، "أثر القطاع الصناعي ضمن برامج الاستثمارات العمومية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة (2001-2016)-دراسة تطبيقية مؤشر هرفندل هرشمان، الملتقى الوطني"استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في اطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر"، ص3 .

[7] زكرياء مسعودي،"سياسة التشغيل و فاعلية برامج الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001"، أبحاث المؤتمر الدولي:تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار، و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004، جامعة فرحات عباس، سطيف، 12/11 مارس 2013، ص 17.

[8] نبيل بوفليح "دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة "2000-2010"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، جامعة الشلف، العدد 9، 2013، ص 43.

[9] علام عثمان، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الاشارة لبرامج الانعاش الاقتصادي(2001-2014) مداخلة ضمن فعاليات الملتقى العربي الأول (العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية و الثبات التشريعي)، 25-28 يناير 2015، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية

[10] الديوان الوطني للإحصاء .